الذاكرة الجمعية وبناء الهوية في المجتمع العراقي ما بعد عام 2003م*

Collective memory and identity building in Iraqi society after 2003

بأشراف :- أ.د اساور عبد الحسين عبد السادة **

الباحثة :- ايناس محمد حسن رشيد ***

Email:nosa2679@gmail.com.

تاريخ الاستلام 2023/6/15 تاريخ القبول2023/6/28 تاريخ النشر 2024/4/30

- **المستلخص:**

إنَّ إيجاد تعريف دقيق للذاكرة الجمعية مُهمة ليست بالسهلة، إذ إنَّ هذا المُصطلح لم يحظ أسوةً بِغيرهِ مِنَ المُصطلحات في العلوم السياسية، بالاهتمام الكافي مِن قِبل الدارسين والباحثين، ولم يوضع مِن قِبَلِهم على طاولة البحث، وكذلك لم يتم تناولهُ بِشكلٍ مُعمق وشامل، مِما يُتيح استنباط تعريف مُحدد وواضح؛ إذ إنَّ مُعظم التعريفات التي تناولت الظاهرة كانت بِمُجمَلِها مُلتَبِسة، ولا تُساعد في إبراز معالِمِها بِشكلٍ جَلي.

اذ تعد عملية بناء ذاكرة جمعية احدى المقومات الاساسية التي تقوم عليها الدولة العصرية لما تمثله من تعبير عن مدى التفاف الافراد حول وطنهم وانصارهم بمختلف تشكيلاتهم المجتمعية في بوتقته .

واذا كانت غالبية دول العالم المتقدم قد تمكنت من ان تقطع شوطاً كبيراً في هذا المجال من حيث انها رسخت مشاعر الانتماء الوطني لدى افرادها وارست الاسس السليمة لبناء ذاكرة جمعية و بالتالي خلق هويتها الوطنية ، فان معظم دول العالم الثالث لم تستطيع التحرر والانعتاق من الذاكرات الجماعية سواء ان كانت (الدينية ، الطائفية ، القومية ، القبلية) ، او انها لم تكن قادرة على بناء ذاكرة جمعية جامعة تسمو على الذاكرات الجماعية الاخرى والولاءات التقليدية التي ظلت راسخة في ذهنية وسلوكية معظم افرادها .

الكلمات الافتتاحية

(التذكر ، الذاكرة الجمعية ، الذاكرة التاريخية)

- **Abstract:**

Finding an accurate definition of collective memory is not an easy task, as this term, like other terms in political science, did not receive sufficient attention from scholars and researchers, and was not placed by them on the research table, as well as was not addressed in depth and comprehensively, which allows deriving a specific and clear definition, as most of the definitions that dealt with the phenomenon were in their entirety ambiguous, and do not help to highlight its features clearly.

As the process of building the memory of an association is one of the basic components on which the modern state is based because it represents an expression of the extent to which individuals rally around their homeland and their supporters in their various community formations in its pot.

If the majority of the developed world has been able to go a long way in this area in terms of consolidating the feelings of national belonging among their members and laying the sound foundations for building a collective memory and thus creating its national identity, most of the countries of the underdeveloped world have not been able to liberate and break free from collective memories, whether they are (religious, sectarian, national, tribal), or it was not able to build the memory of an inclusive association

that transcends other collective memories and traditional loyalties that remained firmly rooted in the mentality and behavior of most of its members.

Keywords

(Remembering, Collective Memory, Historical Memory)

- **مقدمة**

بعد حكم الإمبراطورية العثمانية للعراق زهاء اربعة قرون (1534م-1918م) ، تم تأسيس الدولة العراقية في عام 1921م ،وتولت حكمه نخبة سياسية من الاسرة الملكية و التي جاءت بمباركة بريطانية من الحجاز، و نخبة من الضباط الدارسين في المدارس العسكرية العثمانية يطلق عليهم اسم (الضباط الشريفيين) نسبةإلىٰ الشريف الحسين بن علي، لذا شكلت ايدلوجية هذه النخبة الحاكمة الخط الرئيسي للحكم ، من ناحية كيفية التعامل مع سكان البلد ،أو في بناء ذاكرة جمعية كان المفروض بها ان تشارك في بناء هوية عراقية، فهل تحقق ذلك فعلاً؟ هذا ما ستتم الاجابة عنه في اطار هذا المطلب.

أي عملية بناء للدولة ولنظامها السياسي ترتكز في الاساس على الذاكرة، اذ تأخذ من الذاكرة اجنداتها وتوجهاتها للعملية التنظيمية و السياسية، لذا يكون هنالك اتجاهين لدى السلطة الحاكمة، فأما ان يتم بناء الدولة وفق الارث الذاكراتي (ذاكرة جمعية) الجامع لكل ذاكرات الجماعات الإجتماعية في المجتمع، أو انشاء ذاكرة وادلجتها ، أو اعادة توجيهها لصالح السلطة الحاكمة ،وهو ما حصل في العراق ابان العهد الملكي ، إذ عملت السلطة الحاكمة على اعادة انشاء ذاكرة وأدلجتها وفق منظورها الخاص في محاولة لانشاء "امة متخيلة"، من خلال استخدام العنف من قبل الدولة لتحقيق ذلك، فعاشت بعض الطوائف والاقليات و الاثنيات في العراق انذاك تحت مظلة دولة قمعية، إذ همشت واقصت الذاكرات الجماعية لجماعات إجتماعية فرعية في المجتمع العراقي سواء اكانت ثقافية أو دينية ، مما حدى ببعض هذه الجماعات الإجتماعية إلىٰ المطالبة بشكل صريح بالإستقلال كالأكراد مثلاً،ولقد اخذ هذا العنف المشرعن بالتصاعد

تدريجيا مع وصول العهود الجمهورية اللاحقة ،وخاصة عهد حزب البعث بين عامي 1968م-2003م.

- **اشكالية البحث :**

هل عانى العراق من التنوع القومي والاثني و الطائفي فبالتالي لم يستطيع خلق ذاكرة جمعية جامعة تسمو فوق ذاكرات الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع، وهل للبناء الغير سليم للدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921م قد القى بظلاله على الحكومات العراقية المتعاقبة الى وقتنا هذا.

- **اهداف البحث :**

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم الذاكرة الجمعية ، والذاكرة الجمعية و بناء الهوية في المجتمع العراقي بعد عام 2003م ، والعملية السياسية والموقف من الماضي ، وسبل بناء ذاكرة جمعية ايجابية.

- **منهاج الدراسة :**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لسرد الوقائع التاريخية و المنهج التحليلي الوصفي لتبيان المشاكل البنيوية في المجتمع و الدولة ومحاولة ايجاد سبل لحلها.

- **هيكلية البحث :**

يمكن تقسيم هذه الدراسة الى اربع محاور فضلا عن المقدمة و الخاتمة ، حيث يبحث المحور الاول مفهوم الذاكرة الجمعيةو وظائفها، اما المحور الثاني العملية السياسية في العراق بعد عام 2003م، اما المبحث الثالث فيتضمن سبل بناء ذاكرة جمعية ايجابية..

اولا / الذاكرة الجمعية ووظائفها.

1- الذاكرة الجمعية.

لا يزال مصطلح "الذاكرة الجمعية" يُفهم على أنه مفردة مجازية فحسب، هدفها تقريب معنى معين إلىٰ أذهاننا، في حين أكدت الدراسات الغربية منذ عقود على أنها ظاهرة مجتمعية وبالتالي تم ويتم التعاطي البحثي معها كواقع جمعي ملموس تنظيرا وممارسة في كافة الحقول الإجتماعية والإنسانية ،وعلى الرغم من قدم الاهتمام الإنساني بتيمة

"الذاكرة" وبخاصة من زاوية نظر فلسفية تمثلت في كتابات كل من أفلاطون وأرسطو وأوغسطين، الذين تعاطوا مع الذاكرة البشرية في صيغتها الشخصية وبوصفها جزء لا يتجزأ من الفرد هو تقليد فلسفي تبنته العلوم النفسية والإجتماعية إلىٰ حدود بدأيات القرن العشرين إلا أن التعاطي العلمي مع الذاكرة الإنسانية في بعدها الجمعي كظاهرة مجتمعية تستدعي الملاحظة الدقيقة والمتأنية، لم يظهر إلا في وقت متأخر وتحديدا في العقود الأخير من القرن الماضي جراء إعادة اكتشاف كتابات ودراسات عالم الاجتماع الفرنسي (Maurice Halbwachs) 1877-1945 ، والتي شكلت أول انطلاقة حقيقية للاشتغال العلمي الرصين مع ظاهرة الذاكرة الجمعية[1]. ما لبثت أن استرعت الاهتمام الأكاديمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية مُفضية إلىٰ فتح تنظيري واعد في العقود الأخيرة، وهو ما بات يعرف بـ " المنعطف الذاكراتي". فعكس التصورات العلمية الكلاسيكية، والتي كانت ترى في عملية التذكر عملية شخصية وداخلية وبالتالي ذات مهمة بيولوجية خالصة، نبه (Maurice Halbwachs) إلىٰ وجود علاقة قوية بين التذكر الشخصي للفرد وبين المجتمع الذي ينتمي إليه من أجل أن نتذكر نحتاج إلىٰ الآخرين[2].وفي هذا إطار ذلك يقول (Maurice Halbwachs) في كتابه الأطر الإجتماعية للذاكره في 1925 :"عندما نقرأ امهات الكتب في علم النفس التي تعالج مسألة الذاكرة ،ما يدهشنا ان الانسان فيها يظهر كائناً معزولاً" [3].وفي موضوع اخر من كتابه الذاكرة الجمعية "الا ان ذكرياتنا تبقى جمعية ،يذكرنا بها الآخرون، مع انها احداث عنينا بها وحدنا، واشياء رأيناها وحدنا، ذلك انا لسنا في الحقيقة وحيدين بته"[4]. ذلك أن الذكريات الشخصية نفسها ،لم تكن يوما ما منحصرة في ذاتية الفرد، وإنما تملك لها مكانا ضمن المنظومة الإجتماعية كنتيجة طبيعية لتفاعل الفرد مع محيطه الإجتماعي، فعن طريق الحوار مع الآخر مثلا مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو غيرهم يتسنى للمرء تذكر محطات وتجارب هامة في حياته[5].

مستنتجاً من ذلك ان عملية التذكر الفردية على الرغم من طابعها البيولوجي لا يمكن ان تتحقق من دون إطار اجتماعي يلفها وان هذا الإطار الإجتماعي يؤسس لنسق جمعي يجعل الخبرات والتجارب الذاتية للفرد قابلة للتذكر وللتأويل بصورة جمعية يطلق عليه (Maurice Halbwachs) على هذا النسق التذكري الجمعي "بالذاكرة الجمعية"[6].وفي ضوء هذا فأنّ المكسب الكبير الذي حققه (Maurice Halbwachs) "بالقرار الفكري الجريء الذي تمثل في أنه نسب الذاكرة إلىٰ كيان

جماعي يسميه المجموعة أو "المجتمع حسب تعبير (بول ريكور)، لا يكمن في التركيز الأحادي على البعد الجمعي للذاكرة في انفصال تام عن أرضيتها الفردية أو إقصاء لها وهو أمر لم يهدف إليه (Maurice Halbwachs) على أية حال، بل توضيح التمازج التام بين نمطين من التذكر الفردي والجماعي، بإذ لا يمكننا الفصل بينهما أو تفضيل أحدهما عن الآخر، فالذاكرة الجمعية ذاتها هي نتاج تفاعل ذاكرات فردية، والذاكرة الفردية نفسها ماهي إلا نتاج تفاعل "الفردي" مع "الجماعي"، فهما إذن وجهان للتذكر وهذا ما يشير إليه ريكور بدوره بقوله "إن كانت الذاكرة الجمعية تستمد قوتها وديمومتها من أن ركيزتها هي مجموعة من الناس، إلا أن الأفراد هم الذين يتذكرون بما هم أعضاء في المجموعة[7].،و يتألف المجتمع البشري من مجموعات إجتماعية مختلفة تمتلك كل واحدة منها على حدة رصيد داخلي ومشترك بين أفرادها للذاكرة وللمعرفة، يُعد (Maurice Halbwachs) الذاكرة المشتركة لجماعة بشرية معينة، شرطا لا محيد عنه لوجود هذه الجماعة نفسها، إذ أن هذه الجماعة البشرية تأسس هويتها عبر فعل التذكرو هذه الهوية الجماعية هي إذن نتيجة للتفسير المشترك للماضي الخاص بهذه الجماعة، بعبارة أخرى تتشكل الهوية المافوق فردية عند الاستدعاء المشترك لماضي تلك المجموعة الإجتماعية، على هذا الأساس يمكن القول أن الذاكرة الجمعية هي ذاكرة الذاكرات الجماعية أو مجموع الذاكرات في مجتمع بشري ما، وهنا أيضا تتجلى بوضوح وظيفة الذاكرة الجمعية، كما يراها (Maurice Halbwachs)، ألا وهي تأسيس "هوية" المجتمع وضمان سيرورتها، من جهة أخرى تجدر الإشارة إلىٰ أنّ معظم النصوص العربية القليلة التي تعرضت لهذه المسألة، تخلط بين مفهومي الذاكرة الجماعية والذاكرة الجمعية، مما يجعل عملية التفريق بين المستويين الجماعي والجمعي لمفهوم الذاكرة في تلك النصوص ضربا من العبث،هذا اللا تدقيق الاصطلاحي مرده على ما يبدو إلىٰ عدم وجود كتابات مرجعية أو ترجمات معمقة حول الماهية السوسيوتقافية لمفهوم الذاكرة باللغة العربية، أنّ الفرق الجوهري بين مفهوم الذاكرة الجماعية ومفهوم الذاكرة الجمعية لدى (Maurice Halbwachs) كما تمت الإشارة إليه أنفا يتجلى في كون الذاكرة الجماعية خاصة بجماعة وحيدة معينة داخل مجتمع ما، أما الذاكرة الجمعية فهي ذاكرة مشتركة بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع, وبعبارة أخرى الذاكرة الجمعية هي مجموع كل هاته الذاكرات الجماعية، كما اكد (Maurice Halbwachs)على أنّه منغير الممكنالخلطبينالتأريخ والذاكرة،مُشددًاعلى تعبير

"الذاكرةالتأريخية " لميُحسن اختياره، لأنّهيصل عبارتينتتعارضانفيأكثرمننقطة،وهذهفكرةذاتأهميةكبيرة،بالنظر إلىالاستعمالغيرالدقيق،بلالمرتبكأيضًا، فيالعديدمنالأدبياتالغربيةالتيأخذتعنها النصوصالعربيةمايُعرف بـ"الذاكرةالتأريخية "ويُعللرفضههذاالمصطلحبقوله "لوكاننسيج الذاكرةالجمعيةمجردسلسلةمنالتواريخوقوائم منالوقائعالتأريخية ،فأنّهالمتكنلتلعبإلا دورًاثانويًافيتثبيتذكرياتناالفردية"[8].

2- وظائف الذاكرة الجمعية.

يسمي (Maurice Halbwachs) هذا المشترك "الذاكراتي" أو الرصيد الجمعي من الخبرات والتجارب الفردية في إطار جماعة معينة بـ "ذاكرة جمعية"، معتبرا أياها "شرط لا محيد عنه لوجود هذه الجماعة نفسها، إذ أنّها تؤسس لهويتها عبر فعل التذكر الجمعي النتيجة العكسية لغياب الفعل التذكري فيلخصها بول ريكور بقوله : "حين لا نعود نحن نشكل جزءا من المجموعة التي تحفظ في ذاكرتها ذكرى ما فأنّ ذاكرتنا الخاصة بنا تذبل بسبب عدم وجود دعائم خارجية"[9].وهنا تبرز بجلاء وظيفة الذاكرة الجمعية، كما يراها (Maurice Halbwachs) ، وهي تأسيس هوية "جمعية" وضمان ديمومتها على اعتبار أنّ هذه الهوية المشتركة ماهي إلا نتيجة لتفسير مشترك للماضي الخاص بهذه الجماعات الإجتماعية" ،فكل ما يتم يتذكره على المستوى الجمعي ما هو إلا تلبية ذاكراتية لـ"مصالح ورغبات جمع معين أو جماعات معينة والمشاركة التذكرية - الجمعية يعني أنّ المشارك ينتمي هوياتيا إلىٰ هذه الجمع أو هذه الجماعات ،الوظيفة الهوياتية للذاكرة الجمعية لا تجعلها مرتبطة بالمجتمع الذي تعيش فيه ذاكرات الأفراد فحسب، بل هي تعبير هوياتي عن سياق مجتمعي وثقافي بل وحتى سياسي يتميز بالانتقائية والمنظورية.

ذلك أنّ الذاكرة الجمعية لا تستحضر صور طبق الأصل للماضي بصفة لا هدفية بل تقوم بإعادة بناء الماضي الجمعي والمشترك بكيفية انتقائية ووفق منظور محدد فهي بهذا المعنى تلبية هوياتية لرغبات الحاضر وتطلعات المستقبل ضمن مجتمع ما، وهذا ما يلخصه (Maurice Halbwachs) بقوله : " الذاكرة لا تقوم بإعادة إحياء الماضي ببعث الماضي، بل تقوم بإعادة بنائه وتشكيله في زمن الحاضر التذكر هو عملية إعادة بناء الماضي بمساعدة الحاضر، ويعكس الجدول أدناه سمات الذاكرة الجمعية حسب تصور (Maurice Halbwachs) [10].

الجدول رقم (1)

سمات الذاكرة الجمعية ووظيفتها حسب (Maurice Halbwachs)

السمات المركزية	الأنتقائية و المنظورية
الوظيفة الاساسية	تأسيس هوية جمعية

ثانياً / العملية السياسية في العراق بعد عام 2003م.

مثّل سقوط نظام البعث الشمولي عام 2003م على يد القوات الأمريكية نقطة محورية فاصلة في تأريخ العراق السياسي لسببين رئيسين : الأول هو التحرر، بل التخلص من أيديولوجية الدولة القومية التي لازمت التوجهات السياسية للأنظمة بدءاً من تأريخ تأسيس الدولة العراقية عام 1921م وما رافقها من صياغة للذاكرة الجمعية انطلاقاً من ذلك المعطى، والسبب الثاني يعود إلىٰ تبني مبادئ الديمقراطية الليبرالية بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق والذي فرض اعتناق الديمقراطية بنمطها الغربي، وقد تجسد ذلك بالدستور الدائم لعام 2005م وما ورد فيه من مواد تعزز من هذا التوجه، فضلاً عن ظهور التعددية الحزبية، وحرية الرأي، ومنظمات المجتمع المدني، مع مؤسسات تدعو لاحترام حقوق الإنسان وحرياته، واحترام التعددية الثقافية، وما ينتج عنها بشكل طبيعي من احترام للذاكرة الجمعية، ولكن ما الذي تمخض عن هذا التحول؟ وما هو وضع الذاكرة الجمعية بفعل تلك المتغيرات؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في إطار المبحث هذا .

يمثل الماضي العنصر الاهم لقوة المجموعات السياسية التي قادت التغيير في نيسان 2003، فالمشروعية والمظلومية والأهلية والأولوية، كلها مفاهيم يتم انتزاعها من الماضي، وقد تم توظيفها في خطاب النخب السياسية عامة. هذا الاستدعاء والتوظيف للماضي لم يخلو من الانتقائية والتصرف الموجه في اغلب الأحيان، ففي الوقت الذي يثبت فيه الأولوية والأحقية، يمارس في جانبه المضمر خطاباً مواجهاً لسحب البساط من المنافسين الآخرين، كما ان عملية تشكيل الماضي في صيغة خطاب معاصر تخضع لانتقائية صارمة تحاول التصرف في الألوان ومعالم الماضي خلال عملية إبراز وطمس منظمة، تتحرك تحت هدف كلي هو، أن تتحول أهدافهم ورؤيتهم إلىٰ رؤية وأهداف لعموم الجمهور[11].وبالتالي، صياغة ذاكرة جمعية تكون نابعة من خصوصية

المجتمعات المحلية للدين، أو الطائفة، أو القومية، بعبارة أخرى، صياغة للذاكرات الجماعية بدلاً من الذاكرة الجمعية انطلاقاً من هذا الإرث الماضوي ،المثال فيما يخص الشيعة، فان قدسية الرموز الدينية التي تستند إليها المرجعية الشيعية، كان لها الأثر البالغ في تشكيل سلوك الأفراد، ومن ثم تحديد خياراتهم الحياتية والدينية.

وما يهمنا هنا، ان هذه المنظومة التي تشتمل على الرموز والتراث ، غدت بمثابة المخططات الادراكية (Schema) على حد تعبير (بياجيه) يتم بموجبها تفسير الكثير من الظواهر الحادثة في البيئة الطبيعية والإجتماعية ، أو بتعبير آخر، ان هذه المنظومة تعمد على الدوام إلىٰ تشكيل مدركات الافراد للعالم المحيط لهم.

لقد رافق انهيار نظام صدام حسين، بسبب الاحتلال الاميركي في عام 2003، تداع لهياكل الدولة . وتعرضت هذه الهياكل، خلال أكثر من ثلاثة عقود من الحكم البعثي الذي تحول إلىٰ حكم فردي تسلطي، لعملية تسييس عميقة، وهو أمر أدىٰ إلىٰ تقليص هامش استقلالية تلك الهياكل تجاه السلطة الحاكمة. و((استكملت)) العقوبات الاقتصادية الدولية عملية التهديم الداخلي للفضاء الدولي وما تشكّل على هامشه من فضاء مدني، وأخذت النزعات التقليدية تشهد نوعاً من الإحياء، أما بسبب بحث السلطة عن تحالفات إجتماعية جديدة لتعوض التراجع في قدرتها على ممارسة السيطرة عبر الادوات الدولية، وأما بسبب سعي المجتمع للبحث عن ملاذات للحماية النفسية والإجتماعية ، مع تراجع الحقل المدني وتراجع قدرة الدولة على إشباع الحاجات الاساسية ، وجاء الاحتلال لينجز تفكيك أجهزة الدولة السلطوية، وتحديداً الأجهزة التي احتكرت سلطةالقسر، ليسمح ببروز المؤسسات البديلة، بوصفها فواعل إجتماعية – سياسية، ومن ثم بدأت عملية تأسيسية جديدة، بكل ما تعنيه من إعادة تعريف للهويات والحدود والسرديات[12].

ولذلك، برزت المرجعيات الدينية الشيعية بوصفها صاحبة الكلمة العليا في تحديد مسار الجماعة الشيعية في إطار الكيان الوطني العراقي، كما برزت إلىٰ الواجهة "المظلومية الشيعية" كأساس لبناء المخيال الشيعي، ومن ثم بناء ذاكرتهم الجماعية، بتعبير اخر، يبدو ان أطروحة المظلومية كانت بمثابة الخزّان النفسي والإجتماعي والعقائدي، نظراً إلىٰ قدرتها على تأمين الإحساس الدائم بالقهر والإلغاء، وكانت في إيجاز، علاجاً فاعلاً ضد سيكولوجيا النسيان[13].لقد أضحت الاصطفافات على قاعدة

المذهب في العراق مابعد العام 2003م حقيقة مجتمعية تتوزع على أساسها الادوار، طرح كثيراً من الاسئلة الارتدادية عن حقيقة علاقة تلك الدولة بمواطنيها، إذ برز في زمن وجيز، تشقق كبير في جسم المجتمع العراقي على أساس التمذهب، وصار الانتماء إلىٰ الطائفة محدد (هُوياتياً)، وهو لجسامته وقوته، ويصعب ان يكون وليد لحظته، لاشك في انه انفجار لمكبوت تأريخي[14].وهنا نستحضر ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام 2005م التي أصر مشرعون على تضمين تلك المظلومية بين ثنايا ديباجته، من خلال التأكيد على"اصرار المراجع العظام" ومؤازرتهم، واستيحاء "ظلامة استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشعبانية ومكتوين بلظى شجن المقابر الجماعية والاهوار والدجيل"، مستذكرين "مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة" [15]. إذن، فقد شكلت فكرة المظلومية وتحديداً المظلومية الدينية اساس الذاكرة الجماعية لبست لباس الهوية المذهبية وليست الهوية الوطنية العراقية، رغم تأكيدها على ان المجتمع الشيعي العراقي غير متجانس تماما ويفتقد لقدر كبير من التماسك بسبب انقسامه على جماعات دينية واخرى علمانية[16].

أما بخصوص الذاكرة الجماعية للسنة، فلم يكن لدى معظم المكون السني لمرحلة ما بعد العام 2003م أية إشكالية تجاه الذاكرة الجمعية التي تم صياغتها من قبل السلطة السابقة، بل انها ذاكرة تتوائم مع الوضع الآيديولوجي الديني والسياسي لهم، خصوصا فيما يتعلق بما يسمى (العصور الذهبية)[17].فالنخب السياسية السنية اجتهدوا أيضاً في تشكيل ماضي على مقاسهم أو بحسب تصوراتهم، ويتمثل في دعوى ان العراق ما قبل 2003 كان يعيش الوئام والانسجام الإجتماعي ولم يعهد أي طائفية إجتماعية ولاسياسية، وانهم كغيرهم تعرضوا إلىٰ اضطهاد النظام وإقصائه، ولم تكن لهم أي امتيازات تفضيلية ذلك الزمان . وأما فيما يتعلق بالمواجهة أو العمل السري ضد النظام، فقليلون هم الذين يتحدثون عن هذا، ولم يتم التركيز على هذا الجانب لمنح الشرعية، بل تم الاستفادة من وضع آخر مختلف وهو توظيف استحقاقات الحاضر على اعتبار ان الحاضر يدعو إلىٰ مشاركة متوازنة ويحارب الإقصاء والتهميش، لذلك فان خطاب المقصي، المهمش المظلوم تم توظيفه على أحسن صورة في داخل العراق للحصول على المناصب ومزيد من الحقوق، وخارج العراق للحصول على الدعم والمساندة ، وأما الفريق الآخر الذي اخذ جانب المعارضة أو ما سماه بـالمقأومة فقد اشتغل على

صياغة للماضي تحرك مشاعر المتعاطفين من العرب أنظمة وشعوب لإقامة مقارنة بين مايسموه "العراق الحر المستقل قبل 2003م"، و"العراق المحتل امريكياً وايرانياً بعد 2003م"، بحسبهم، وهكذا صار خطاب بغداد الرشيد بيد المحتل، وخاصرة الوطن العربي يحتلها الايرانيون، مادة المقارنة الذكية بين الماضي الموهوم والحاضر المختلف من اجل الحصول على الشرعية التي تعني مزيد من الدعم المادي والمعنوي[18].أما الكرد فبعيدا عن تفاصيل رغبتهم في تحقيق الاستقلال والانفصال عن جسد الدولة العراقية منذ تأريخ تأسيس الدولة[19]. فقد عبر الكرد مراراً وتكراراً عن خصوصيتهم القومية والثقافية بعدد من الاساليب، تتمثل بالعلم الكردي والنشيد الكردي، والتقويم الكردي والعيد القومي، فضلاً عن احياء المناسبات والطقوس ونصب التماثيل المعبرة عن رموز واحداث معينة.والمتأمل لهذه الاساليب، يجد انها تشتمل على دلالات، تشير بشكل صريح إلىٰالعالم الذي يتطلع اليه الشعب الكردي، وبهدف تكوين تصور واضح عن الدلالات الواردة في هذه الاساليب، فأننا نستعرضه على النحو الاتي:- [20]

يشتمل العلم الكردي على اربعة ألوان: الاحمر والابيض والاخضر والاصفر، وينقسم إلىٰ ثلاثة مستطيلات متسأوية. فأما المستطيل الأول، فهو احمر، وأما المستطيل الوسط، فهو ابيض، وأما المستطيل الاخير، فهو اخضر، واللون الاصفر، يتمثل بالشمس. إذ تمتد اشعتها إلىٰ المستطيلين الاحمر والاخضر، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما الرسالة الاتصالية التي يريد الاكراد ايصالها عبر العلم؟ لابد من التسليم ابتداءً، ان الالوان، عبارة عن رسائل اتصالية غير لفظية، تنطوي على دلالات نفسية. وإذا نحن حأولنا معرفة الدلالات النفسية لألوان العلم الكردي، نجد، ان اللون الاحمر يشير إلىٰ الحيوية والحركة والثورة، وهذا يوحي، إلىٰ ان الشعب الكردي، شعب ثائر، وهو شعب يتسم بالفعالية ويرفض القهر والظلم . وأما اللون الابيض، فهو يشير إلىٰ ان الامة الكردية، تدعو إلىٰ السلام والتسامح وترفض القهر، وانها امة تتطلع إلىٰ الحرية . وفيما يتصل باللون الاخضر، فانه يشير إلىٰ الخصوبة والانتاج الوفير، وهو يوحي هنا، إلىٰ ربوع كردستان الخضراء التي تتمتع بوفرة محصولها الزراعي، ويوحي هذا اللون ايضا إلىٰ ارتباط الانسان الكردي بأرضه وشدة تمسكه بها . واخيراً، اللون الاصفر المتمثل هنا بالشمس، وهو لون رئيس في العلم الكردي؛ ولعل السبب الذي جعل المصمم الكردي يركز عليه تركيزاً شديداً، ربما يرجع إلىٰ ان هذا اللون، براق يسهم في اظهار الشيء

على حقيقته . والسؤال الذي يطرح نفسه، لمإذا ركز الاكراد على هذا اللون ؟ وللأجابة، نقول، ان الاكراد، حرصوا كل الحرص على تبليغ الآخرين، سواء كانت جماعات أو حكومات، برسالة، مفادها، ان الامة الكردية، حية، وهي حقيقة وليس محض وهم، وان مصيرها سيتقرر في يوم ما، وسيكون لها حضوراً سياسياً فعالاً، حاله حال الأمم الآخرى.وبالنسبة إلىٰ النشيد الوطني، فانه يشير إلىٰ إصرار هذه الجماعة على تقرير مصيرها ونيل الحرية والتخلص من القهر، بالرغم من استبداد الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكمها. ويحظى هذا النشيد بفخر الاكراد واعتزازهم، وهنا نقتطف بعض أبيات هذا النشيد[21].

ايها الرقيب (أو الخصم)

ليعلم الجميع ان الأمة الكردية ليست فانية

الأمة الكردية خالدة

علمنا خالد لن ينتكس أبداً

أيها الخصم

نحن ابناء اللون الاحمر والثورة

فانظر إلىٰتأريخنا ... فهو مدمى

ايها الخصم

الشباب الكردي يستعد دوما متحفز

فدائي

فدائي

فدائي .. أبداً

ديننا .. إيماننا .. هو الوطن

وفيما يتعلق بالتقويم السنوي الكردي، فانه يبدأ عادة في الأول من شهر نوروز، وهو اليوم الأول في السنة الكردية، الموافق 21 إذار في السنة الميلادية. والسنة الكردية، تشتمل على (12) شهراً حاله حال السنة الميلادية والهجرية، ولها تسميات كردية، وكذا

الحال، مع ايام الاسبوع، اذ ان لها تسميات كردية ايضا، واخيراً، فان الاكراد يحتفلون بعيدهم القومي في شهر نوروز من كل عام. اذ يخرجون إلىٰ المناطق الخضراء والجبال للاحتفال بهذا العيد، وهم يرتدون دون الملابس التي تتناسب مع احتفالية العيد، في حين تنشغل النساء بارتداء الملابس التي تنطوي على ألوان زاهية، للتعبير عن الفرح والسرور بالعيد القومي . وعيد نوروز عند الاكراد، يشير إلىٰ الحرية والكفاح، وهو يرجع إلىٰ حادثة تأريخية وقعت في كردستان . ففي ذلك اليوم، ثار ابن الشعب البطل (كأوه الحداد) على الحاكم الظالم (الضحاك) أو (الزهاق) الذي حكم الشعب الكردي بالقهر والاستبداد. وبعد الانتصار على هذا الحاكم، رفعت المشاعل على قمم الجبال، لنقل الخبر إلىٰالآخرين. وكان هذا الخبر، إيذانا ببدء مرحلة جديدة في حياة الشعب الكردي، لذا فان الاحتفال بهذا اليوم، جاءأولاً لترسيخ هذه الواقعة لدى افراد هذه الجماعة ، ولتثبيت خصوصيتها الثقافية ثانياً[22].

كما اقدمت حكومة اقليم كردستان على طبع ((طوابع كردستان)) فيها مناظر من شمال كردستان العراق وصورة للزعيم الراحل الملا مصطفى البارزاني مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني، الخطوة الثانية كانت قرار مسعود البارزاني بتبني النشيد الوطني لجمهورية "مهاباد"الكردية التي تأسست في ايران في 1946م[23].

ويأتي في المقطع الأول من ذلك النشيد الوطني ما يلي: ((يا من تراقبنا، ان الأمة التي تتكلم الكردية لن تموت/ ولن يهزمنا صناع سلاح الزمان/ لايقولن احد ان الكرد أموات/ الكرد أحياء ولن يموتوا ولن تنتكس رايتهم أبداً))[24].إن تبني هذا النشيد الوطني كان ضمن مشروع طويل الأمد لإرساء أسس الخطاب القومي الكردي ومجموعة من الرموز القومية، وكذلك العمل على الذاكرة الجمعية، ان اهوال حلبجة ومجازر الأنفال التي لم تسلم منها تقريبا اي عائلة كردية كانت القوة الدافعة الاخيرة التي بلورت الهوية والكيان الكرديين. ان تلك التجارب الأليمة، بدلاً من ان تدمر الكرد كما كان يأمل صدام حسين، حفرت في أذهانهم هوية قومية منفصلة عن عرب العراق وزادتهم عزيمة على تأسيس كيانهم السياسي الخاص بهم، وعلى ان يجذبوا انظار المجتمع الدولي إلىٰ قضيتهم. ان مجزرة حلبجة، حسبما قال احد المراقبين، كانت حدثا ساهم في بناء الدولة الكردية، ذلك البناء الذي انتقل من مرحلة النظرية إلىٰ التطبيق[25].

أو كما يصفه (جوست هلترمان) بقوله: "ان مسعى الكرد نحو مزيد من الحكم الذاتي اليوم، وإلىٰ الاستقلال في النهاية حينما تسمح الظروف بذلك، يعود إلىٰ ماقبل مأساة حلبجة والانفال بكثير، الا ان هذين الحدثين منحا ذلك المسعى زخماً جديداً. فالكرد ببساطة لايثقون بألا تلجأ الحكومة المركزية العراقية مرة اخرى إلىٰ نفس التكتيكات في المستقبل"(26).

لقد تحول مصطلح الانفال ليصبح، جملة وتفصيلاً، جزءاً من المعجم الكردي ولهذا فان ضحايا الحملة اصبحوا يسمون "المؤنفلين"، كما دخل فعل جديد القاموس اللغوي هو "الأنفلة"، كما ومنح الهجوم نفسه صيغة الجمع "الأنفالات" ان العدد الكبير للضحايا أوجب تشكيل وزارة جديدة تتولى امور الايتام والارامل والجرحى تمت تسميتها "وزارة الشهداء والمؤنفلين" وكجزء من العمل على الذاكرة كان يجرى تأليف وبث العديد من الاغاني والاناشيد حول الأنفال في المدة بين فبراير (شباط) و ابريل (نيسان) من كل عام . حتى ان احد المغنين، وهو (دياري قرة داغي)، سمي "مغني الأنفال"(27).

واخيرا اعلنت حكومة الاقليم يوم 14 نيسان/ ابريل مناسبة سنوية لأحياء ذكرى مجزرة الأنفال . ففي ذلك اليوم من عام 1988 م بدأت فيه الحكومة العراقية حملة الأنفال ضد الكرد.

لقد صرح مسعود البارزاني ان حكومة الاقليم قد اتخذت تلك الخطوة ((لكي لاينسى شعبنا جرائم نظام صدام حسين ضد شعب كردستان ولكي نمنع حدوث ابادة جماعية اخرى ضد شعب كردستان)). واشار البارزاني كذلك إلىٰ ان ((بعض الناس يعتقدون ان سياسة الابادة الجماعية ضد الشعب الكردي كانت جزءاً من الحرب العراقية – الايرانية، الا اننا نعتقد ان تلك الحرب انما كانت عاملاً فقط في تسهيل شن حملات الأنفال)) (28).

ففي 2008/04/14م ورضوخاً لإصرار الكرد اعترف البرلمان العراقي بالأنفال كجريمة ابادة جماعية، ان الاحداث المؤلمة وفرت كذلك اساسا للعمل على الذاكرة الشعبية داخل وخارج كردستان العراق لأنها انحفرت عميقا في الذاكرة الفردية والجمعية لشعب كردستان العراق. لقد اصبح شهر إذار/ مارس شهر احياء الذكريات لأنه يحفل بأفضل وأسوأ أوقات الكرد في التأريخ الحديث. ففي هذا الشهر ولد زعيم الحركة الكردية المعاصرة الملا مصطفى البارزاني، وفي هذا الشهر ايضا منح الكرد

الحكم الذاتي في ظل حكم نظام البعث في 1970م، وفي هذا الشهر ايضا تم توقيع اتفاقية الجزائر التي ثبت انها كانت كارثية، وشهد الشهر كذلك انهيار الثورة الكردية في 1975م، وشهد الأسوأ وهو مجزرة حلبجة في 1988م[29].

ولهذا اصبحت حلبجة الرمز الرئيسي للذاكرة الكردية، إذ يتم احياء تلك الذكرى بطرق مختلفة في انحاء المنطقة. ومن الامثلة على ذلك المراسيم التي جرت في 2006/03/16م حينما توقّف كل شيء وكل حركة في المنطقة في الساعة 11 قبل الظهر وذلك للوقوف خمس دقائق صمت إحياء لذكرى الذين سقطوا في حلبجة قبلها بأربعة عشر عأما ، وعلقت قناة كردستان الفضائية في نفس المناسبة شريطا اسود في احدى زواياها طوال مدة البث، ونظمت سهرات ومعارض حول المأساة في مختلف انحاء المنطقة، كما نظم قسم الكيمياء في جامعة صلاح الدين ندوة حول تأثير الاسلحة الكيميأوية . كما سار الآلاف نحو مدينة حلبجة لوضع اكاليل الزهور على اضرحة الضحايا، وكان في استقبالهم الناجون من اقارب الضحايا . كما تم عرض اقنعة الوقاية من الغاز والاغلفة الفارغة للقنابل الكيميأوية- وقد رسمت عليها علامات الاستفهام- في مدخل المدينة. فيما عرضت قناة كردستان الفضائية برنامجا عن امرأة كردية روت القصة التالية: "لقد فقدت 120 شخصا من اقاربي الذين كانوا موجودين في حلبجة لحضور حفل زفاف ، وانا الناجية الوحيدة"[30].

وبمرور الوقت صار الكرد في كردستان الكبرى وليس في كردستان العراق وحدها يحيون ذكرى حلبجة في 16 مارس (إذار) ،كما كان يتم احياء تلك الذكرى في بلدان عديدة حول العالم، وهو ما يظهر قدرة الجالية الكردية على توجيه اهتمام العالم نحو القضية الكردية . وبشكل عام فقد خدم وجود الجالية الكردية في أوروبا (حوالي 850 الفا) والولايات المتحدة (حوالي 20 الفا) كمحفز في تدويل القضية الكردية، وضمان التعاطف مع محنة الكرد في العراق وحشد الدعم لقضيتهم في تلك البلدان[31].

المشروع الآخر تضمن بناء ضريح ومتحف في حلبجة تم افتتاحهما في عام 2003م والضريح الذي يحوي صوراً ومصنوعات يدوية وقصائد شعرية وقائمة بأسماء الضحايا وفّر لأهالي حلبجة مكانا لتخليد من فقدوا من افراد عوائلهم[32].

ان افتتاح ضريح حلبجة بعد ستة اشهر فقط من الغزو الاميركي للعراق في مارس (إذار) 2003م حظي بتغطية اعلامية دولية. فقد شارك في مراسيم الافتتاح

وزير الخارجية الاميركي كولن بأول والعديد من المسؤولين الاميركيين الذين استقبلتهم الجماهير في شوارع المدينة بالهتافات . وبما ان معظم الضحايا كان قد تم دفنهم في مقبرة القرية بحلبجة، فقد تم وضع نصب تذكاري منحوت هناك ايضاً. وكان هناك مشروع اخر هو مركز حلبجة لمحاربة الأنفال والابادة الجماعية للكرد، وكان قد تم افتتاحه في عام 2002م وقامت قناة ((كردسات)) الفضائية، بالتزامن مع الافتتاح، بنشر تفاصيل حملات الأنفال على موقع القناة على شبكة الانترنت، وفيما بعد، وعند كتابة مسودة الدستور الدائم لعراق مابعد صدام حسين في 2005م ، أصرّ الكُرد على أن يشار في ديباجته إلىٰ مجازر حلبجة وبارزان والأنفال والكرد الفيليين(33).

كما أقامت مدينة السليمانية مركزها الخاص لأحياء الذكرى في المجمع الامني الاحمر، الذي كان في زمن البعث مقراً لمديرية الامن العام وقوات الداخلية. الكرد سموا المجمع الامني الاحمر ،إذ كان الاحمر يمثل لون المبنى في حينه وكذلك دماء الناس الذين اعدموا فيه، يضم المجمع ست بنايات إلىٰ جانب عدد من البنايات الادارية والزنازين. المبنى تم تحويله إلىٰ متحف تعرض فيه معروضات عديدة لأحياء ذكرى ضحايا حملة الأنفال. في احدى قاعات المجمع هناك لوحة موزاييك مكونة من (182) الف قطعة من الزجاج، وهو العدد التقريبي لضحايا الأنفال، أما المصابيح الكهربائية الـ (5000) داخل المبنى فترمز إلىٰ العدد التقريبي للقرى التي تم تدميرها. وهناك معرض اخر يحوي صورا للهجوم الكيميأوي على حلبجةوالفضائع الآخرى، إلىٰ جانب صور المقأومة الكردية لنظام صدام. وهناك معروضات اخرى تتضمن ادوات والآت التعذيب التي كانت تستخدم لتعذيب الضحايا. ويعرض المتحف الغرفة الخاصة إذ كان يتم اغتصاب النساء الكرديات بصورة ممنهجة(34).لقد ساهم المواطنون الكرد ايضا في اغناء مشروع الذاكرة هذا عن طريق كتابة الروايات والاشعار وكتب التأريخ عن حلبجة والانفال. فقد جند الكرد كل تلك الاحداث لصالح بناء الهوية الكردية وكذلك للحصول على الدعم الدولي لقضيتهم.

أما بخصوص الاقليات، فقد أقّر دستور عام 2005م حقوق الاقليات مثلا المادة (48/ أولاً) تشير إلىٰ أن تكوين مجلس النواب يجب ان "يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه"، وهذه إشارة إلىٰ ضرورة وجود تمثيل لجميع المكونات العراقية "الكورد والاشوريين والتركمان، والاقليات الدينية" المسيحيين والصائبة المتدانيين والايزيديين،

ومن جانب آخر كان قد تم احتساب أصوات الاقليات الدينية على أساس الدائرة الانتخابية الواحدة، أي على مستوى العراق لضمان تجميع أصوات الناخبين المنتمين للأقليات، ويضمن الدستور العراقي في المادة (40) لاتباع الديانات والمذاهب حرية:-

1- ممارسة الشعائر الدينية.
2- إدارة الأوقاف وشؤونها وسياستها الدينية.
3- تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أما كنها .
4- وتنص المادة (39) على "ان العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب ديانتهم أو مذاهبهم أو أديانهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم" [35].

ويقر الدستور العراقي استخدام اللغات التي تتحدث بها الاقليات القومية والدينية في المؤسسات الرسمية والخاصة. إذ تنص المادة (4/ أولاً) على "حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية والسريانية والارمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقا للضوابط التربوية، أو بأي لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة". وتضمن المادة (4/ رابعاً) على ان "اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية"، وتنص المادة (4/ خامساً) على انه "لكل أقليم او محافظة اتخاذ أي لغة محلية أخرى، لغة رسمية اضافية، إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام"، من جانب آخر يشمل الأقليات مضمون المادة (14) التي تسأوي بين جميع العراقيين بلا استثناء، إذ تنص على أن "العراقيين متسأوون أما م القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أوالإجتماعي"[36].لقد قدم الدستور العراقي وبحسب إجماع خبراء دوليين حماية قوية ضد التمييز ويضمن معاملة متسأوية لجميع العراقيين بغض النظر عن الجنس، العرق، القومية، الأصل، الدين، اللون، المذهب، المعتقد، ويضع أساساً متيناً لنصوص قانونية لم توضع بعد[37].

ولكن على الرغم من ذلك، فقد مؤرس إقصاء وتهميش للأقليات في ديباجة الدستور التي تشير إلىٰ المآثر والدور التأريخي والمظلومية للأغلبية التي كتبت هذا الدستور وتغافلت عن المشاركة التأريخية والمستمرة لمكونات الاقليات في العراق ومساهمتها في التراث الثقافي والسياسي[38].كذلك نجد ان الدستور قد زاد الأمور تعقيدا أكثر في تعامله مع تلك المشكلات التي تنطوي على مضامين إجتماعية - نفسية-

ثقافية- تأريخية متداخلة، فقضية كركوك على سبيل المثال لها خصوصية متميزة، فهي محط سجال وخلاف تأريخي بين الأطراف الثلاثة العرب والكرد والتركمان، في ظل إضفاء الصفة القدسية عليها من قبل الاكراد الذين يسمونها (قدس كردستان) أو (قدس الاقداس) ،فلم يتمكن الدستور من حسم هذه المسألة، بل حصر نفسه في توقيتات معينة لم يكن قادراً على الايفاءبها كون الموضوع عبارة عن تراكمات تأريخية طويلة، كما فشل الدستور وساسة البلد معه في خلق هوية وطنية عراقية، واحتواء التقاطعات الطائفية والعرقية والثقافية، والتي ليست وليدة اليوم، بل هي نتيجة طبيعية، لما اشرنا اليه من تقاطع مابين السلطة والمجتمع. فالأولى حأولت ان تخلق هوية وطنية، ولكن ليس من خلال الاعتراف بالتعددية، بل بالإشارة اليها نظريا وإهمالها واقعياً، أما المجتمع، فقد اغترب عن الدولة، وظل يغلي داخلياً بصراعاته الظاهرة والكامنة، وبالتالي ظلت وحدته هشة وقابلة للانفراط[39].

وفي الحقيقة، ان الدستور العراقي لايعاني فقط من الثغرات الخاصة بالأقليات الدينية والقومية، ولكنه يشتمل على ثغرات قانونية وسياسية خطيرة تمت مراجعتها باستفاضة كثيرة من قبل عدد كبير من الباحثين والمختصين[40].

لكننا نعتقد ان المشكلة القانونية والسياسية الأخطر هي مسألة عودة مفهوم الاغلبية مقابل مفهوم التوافقية، لأن الأخير مبدأ رئيسي في مجتمع تعددي مثل حالة العراق، فالديمقراطية التوافقية هي القاعدة الرئيسة الواجب اعتمادها في بناء الذاكرة السياسية/ الوطنية المستنبتة[41].وطبعاً الديمقراطية التوافقية هنا تختلف جذرياً عن المحاصصة الطائفية والقومية التي شكلت سمة مميزة للنظام السياسي العراقي بعد 2003م، والتي بسبب تشوهاتها أصبحت العملية السياسية ،أما بخصوص الحقوق الثقافية للأقليات فإنه وعلى الرغم من كونالدستور العراقي يحفل بالعديد من المواد الدستورية ألتي تنص على منح الحقوق الثقافية للأقليات الدينية، كالمسيح، والأيزيديين والصابئة (المادة 2)، والأقليات الاثنية كالتركمان، والسريان (المادة 4)، أو الأرمن والكلدان والأشوريين (المادة 21)، معترفة بحقهم في التعليم بلغاتهم في المدارس الحكومية أو الخاصة (في مناطق تمركزهم)، وممارسة شعائرهم، والتمتع بحقوق سياسية وإدارية، غير ان مشكلة الاقليات تكمن في الضمانات الواقعية، فالنصوص الدستورية وحدها، أياً كانت، غير كافية البتة[42].والاهم من ذلك، فان واقع الأقليات بعد

العام 2003م يحفل بالممارسات التمييزية والانتهاكات لحقوق لايمكن تصنيفها إلاضمن الحقوق الثقافية للأقليات[43].ويتجسد ذلك بعدم توفر الامن لهم، وغياب الحماية الدستورية، وغياب التشريعات التي تكفل عدم التمييز، والتمثيل الضعيف لهم على مستوى الحكومة والبرلمان، وسيادة ثقافة إقصائية في المجتمع تقوم على التمييز والجهل بالآخر[44].

فإهمال اللغة المندائية التي أُدرجت في أطلس اللغات المهددة بالانقراض من قبل المؤسسات الثقافية العراقية وعدم قيامها بأي إجراءات لحماية هذه اللغة يعد واحداً من الممارسات التمييزية التي تشكل انتهاكا للحقوق الثقافية للأقليات. وتشكل كتابة التأريخ، وهو ميدان مهم لبناء الهوية، مجالاًآخر للتمييز الثقافي،إذ كتب تأريخ العراق بشكل انتقائي وآيديولوجي تم خلاله التعتيم على تأريخ الاقليات، وعدم الإشارة إلىٰ دورهم السياسي والإجتماعي والثقافي في بناء حضارة العراق، وتعرضت صورتهم للتشويه من خلال تقديمهم بصورة المراقب السلبي أو المشارك الهامشي[45].

كما تم تجأهل بعض الاقليات التي كانت قد حكمت العراق تأريخيا لعقود طويلة من الزمن (نقصد هنا التركمان)، والتي كان لها مواقف مشرفة في بعض المحافل الوطنية (كالمشاركة في ثورة العشرين)، بل تم تسمية العهود التي حكمت بها بـ (العهود المظلمة)[46].

وإلانكى من ذلك، تم غلق أي متنفس ثقافي يعبر عن ثقافة وخصوصية هذا المكون، ولعل أبرز تلك السياسات الإقصائية هو إلغاء شبكة الاعلام العراقي، القناة الوحيدة التابعة لها (قناة الاطياف الفضائية)، التي كانت تبث إلىٰ جانب التركمانية باللغتين الكردية والكلدوآشورية[47].كما تتضح الممارسات التمييزية في عراق ما بعد العام 2003 في السياسات التعليمية التي أنتجت متعلمين لا يمتلكون أي معرفة بمكونات المجتمع المختلفة، وفي هذه المؤسسة لا يوجد تأريخ خارج إطار التأريخ العربي الإسلامي يملى على الطلبة غير المسلمين والمسلمين الذين لا يعرفون شيئاً عن الأديان الآخرى في مجتمعهم. كما خصصت هذه المؤسسة منهج التربية (الاسلامية) يدرس في المراحل الدراسية كافة في مجتمع متعدد الأديان من دون أن يتم الالتفات لتدريس مادة الاديان نفسها بشكل يمكن ان تنقل هذا المنهج من صفته الايديولوجية وتحوله إلىٰ مادة معرفية، تنقل صورة واضحة عن الديانات الموجود في العراق من ناحية فلسفتها

ومبادئها والقيم التي تنطوي عليها الذي يبدو ضروري لتبديد الفهم الخاطئ والذي ساهم في تشكيل الصورة النمطية السلبية عن المكونات الإجتماعية الصغيرة، منها الاعتقاد بنجاسة الصابئة وقتلهم للمحتظرين وممارستهم للسحر. وكذلك التصور الخاطئ عن عبادة الايزيدية وغيرها من التصورات النمطية التي ساهمت بشكل مباشر في إنتشارالتعصب والاستهداف العنيف للأقليات في العراق[48].كما عانى الايزيدون من الأفكار النمطية عنهم بسبب كتابات منتشرة عنهم جاءت بعيدة عن الواقع، واستندت إلىٰ مصادر غير رصينة وآراء غير دقيقة، فمنهم من جعل الديانة تتمحور حول عبادة الشيطان، وحأولت كتابات أخرى تحريف هوية الأيزيديين بردها إلىٰ المكونالعربي. ومثل هذه الافكار أدت إلىٰ انزواء المجتمع الايزيدي وانغلاقه عن محيطه الخارجي، فضلاً عن الفتأوى التي صدرت بتكفيرهم وجواز قتلهم في حقب مختلفة[49].لكن ذلك لم يمنع من ان شخصيات من داخل الجماعة الأيزيدية قد عملت على تذويب الخصوصية الثقافية للأيزيديين، من خلال عدّهم جزء من الشعب الكردي، وانهم من أصول كردية، وهذا مأورد على لسان (خديرة بزي) أحد رؤساء الايزيدية في قضاء سنجار[50].ومما زاد الامور تعقيداً أكثر على الايزيديين ان نحو (90%) من مناطقهم أصبحت ضمن المناطق المتنازع عليها بين حكومة أقليم كردستان والحكومة الاتحادية، ولاسيما في أقضية سنجار، وشيخان، وتلكيف، وناحية بعشيقة في نينوى، مما زاد عمق أزمتهم الثقافية[51].

وبشكل عام، فان هناك اختلاف في دور كل من الممثلين السياسيين للطائفة والممثلين الدينين، فالدينيون تصورهم ستاتيكي للهوية بسبب العناصر القديمة المتوارثة من الدين، والسياسيون برغم تصورهم الديناميكي للهوية، الا انهم ينقسمون على اتجاهين: الأول ينادي بالهوية الكردية للايزيديين (هوية فرعية صغرى مستوعبة داخل هوية كردية اكبر)، والثاني ينادي بهوية أيزيدية خالصة (مثل سائر الأقليات الدينية الآخرى)، لاسيما انهم يمتلكون مقومات مميزة تجعل من حقهم ان يكون لهم كيان مستقل ثقافياً ودينياً وسياسياً[52].مسألة اخرى في غاية الاهمية وهي انه وبسبب الوضع الامني المتردي وتحديدا في مدة احتلال داعش لعدد من مناطق تمركز الاقليات، فإن الاخيرة وخصوصا المكونات الدينية والتي تضم (المسيحيين والصابئة والايزيدية والشبك) بدأت تعاني من ازمة الحفاظ على وجودها الإجتماعي والثقافي إذ باتت عرضة لفقد ميراثها الذي يمتد لسنوات طويلة في تأريخ العراق وأخذت تشعر بخطر الانقراض والتحول إلىٰ جزء من

الذاكرة، لاسيما التهديدات الماثلة لاتتنأول حرية وحقوق هذه الاقليات بل تطال وجودها وإستمرارها على ارض كانت تعيش فيها لآلاف السنوات، وتجذرت فيها إلىٰ حد لايمكن فيه تخيل العراق بدونها. والامرالخطير ان الاقليات التي تغادر العراق لاتفكر بالعودة حتى لو تحسن الوضع الامني فهي (هجرة اللاعودة)، والدولة هنا تتحمل مسؤولية قانونية واخلاقية، لإيجاد البيئة المناسبة للتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع والوطن. وبالتالي تتظافر جهود جميع الاطراف لإزالة كل الاحتقانات، وتطوير مستوى التفاهم والتواصل بين أبناء المجتمع، فالتعدد المذهبي إذا توافرت له الإدارة السليمة والحضارية، يتحول إلىٰ عنصر لإثراء الوطن وتعزيز بناءه الداخلي. أما إذا غابت هذه الإدارة، وتشكلت سياقات ثقافية وسياسية مضادة للتعدد ومحاربة للتنوع فان هذه السياقات وسلوكها، سيقود الوطن إلىٰ نتائج خطيرة، ليس على مستوى الحاضر فحسب، بل على مستوى المستقبل كله[53].

ثالثاً / سبل بناء ذاكرة جمعية عراقية ايجابية.

لغرض، بناء ذاكرة ايجابية لابد من تحقق مجموعة من الشروط وهي الاتي:

1- اشرنا في الموقف من الماضي ان هناك ارباك وتشويش، وان هذا الارباك يتمثل في الموقف من جملة من القضايا وفهمها في ظل المرجعية الفكرية والسياسية لكل مجموعة، الامر الذي يعني ان هناك اختلافا حادا حول الماضي، لذلك لابد من ايجاد مساحة للفهم والتفاهم تتوضح فيها وجهات النظر تجاه ذاك الماضي سلباً أو ايجابياً. ويطرح كل فريق رؤيته ودواعيه بشكل صريح وشفاف وصولا إلىٰ نقاط مشتركة في الفهم، وبكلمة موجزة لابد من وجود جغرافية للتفكير امينة بمعنى لايقع فيها اي تعسف أو قهر على اي رؤية مهما كانت مادامت في اطار الطرح الأولي، وتتسع لنقاش الجميع في جو من الصراحة والثقة المتبادلة. اننا بحاجة إلىٰ اخراج صورة الماضي من رؤوسنا وطرحه على طأولة البحث والنقاش لغرض الوصول إلىٰ مواقف نهائية باتجاهه[54].

وهذا يتطلب اعادة قراءة الماضي واحداثه ووقائعه بطريقة موضوعية، وتحليل الاحداث وملابساتها، ووضع الامور في نصابها في مجال تحديد الضحايا والفاعلين والآثار، ويكون الانشغال على جواب اسئلة، كيف؟ ولماذا؟ ولصالح من وعلى من؟ تمت هذه

الاحداث، ويمكن ان تقوم الجامعات ووزارة الثقافة وجهات اخرى بهذه المهمة الكبيرة، ويتكامل الدور فيما بينها[55].

2- اعادة كتابة الذاكرة بعيدا عن الايديولوجيا من خلال الالتفات إلىٰ الشروط التي تحدد بناء الهوية لأي دولة أو شعب، وهي عملية يضعها سليم مطر ضمن مبدأين:[56]

أ. عدم تقطيع التأريخ، واهمال حقب منه، والتمسك بحقب اخرى، وان تأريخ الأوطان مثل تأريخ الافراد، ليس من الطبيعي ابداً ان يعتقد شخص ما بانه قد ولد منذ عشرة اعوام فقط، بينما هو في الحقيقة قد ولد منذ ثلاثين عأما .

ب. ان يكون تأريخ الوطن شاملا لتعددية المجتمع، فيجب ان يعترف بإسهأما ت جميع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية في صنع تأريخ الوطن، ان الهوية الوطنية الموحدة تستند اساسا إلىٰتأريخ وطني شامل وموحد يعترف به الجميع، لأنه يعترف بجهود الجميع في صنعه . ويحدد مطر مشكلة الهوية التأريخية العراقية في فقدان الديمومة التوحيدية لهذه الهوية، فالتأريخ العراقي مقطع ومجزأ ومشتت إلىٰ حقب عدة، واجزاء لايربط بينها رابط. وقد تعود العراقي ان لايشعر بأي انتماء وطني تأريخي لأي حقبة من ماضيه.

ان كل ما تشكل تأريخياً وامتد جغرافياً وتماسك ثقافياً في البلاد، كان من فعل جميع مكوناته على امتداد التأريخ، من سومريين، وبابليين، وآشوريين، وعرب وغيرهم من اتراك، وتركمان، واكراد، ما يعني ان العراق غير قابل للتجزئة على اسس قومية أو دينية، بفعل التداخل الهائل في مكوناته الثقافية. ودعوة عدم التجزئة ليست دعوة لدولة قومية، أو لامة متخيلة حسبنا نفهم، ولكنها دعوة من اجل الحياة المشتركة التي تجمع هذه الالوان البشرية[57].

وضمن هذا السياق يشير الباحث (رشيد الخيون): ((لم يشهد التأريخ العراقي مواجهات شاملة جامعة بين الاديان والقوميات، فلم نعثر على حرب عربية كردية، أو كردية تركمانية شاملة، أو مواجهات شيعية سنية شاملة، خارج سلطة أمير أو وال أو آغا[58].

أما الكاتب (ميثم الجنابي) فيرى ان العراق برمته انما يعكس التعددية الثقافية أياً كانت ويمنحها وعاء نعتقد انه وعاء انثروبولوجي لكل اعراقه واقلياته واثنياته، وبهذا الصدد نجد ان رأي الكاتب العراقي المعروف ميثم الجنابي يقارب هذا المعطى أو بالأحرى

يقرره بقطيعة فكرية لارجعة فيها اذ نجده يقول: "ان العراق هو أولاً وقبل كل شيء كينونة تأريخية ثقافية، وبالتالي، فان كل الاضافات اللاحقة، مهما كان نوعها وشكلها، جغرافية كانت أو غيرها، هي مجرد عوارض ،ومن هنا تغيرها وتبدلها التأريخي، الذي لايعطي لأي كان حق تجزئته على اسس قومية أو عرقية. وذلك لان بؤرة هذه الكينونة هي بلاد الرافدين، والعراق جزؤها الجوهري، وبالتالي، فان ماتشكل تأريخياً وأمتد جغرافياً وتماسك ثقافياً من فعل السومريين والبابليين والاشوريين والعرب وغيرهم من اتراك وتركمان واكراد فهو تأريخيه الخاص، وبالتالي مكونات لكينونتها الثقافية. ذلك يعني ان العراق غير قابل للتجزئة على اسس قومية بفعل التداخل الهائل في مكوناته الثقافية" ان دعوة عدم التجزئة ليست دعوة لدولة قومية أو للامة متخيلة حسبما نفهم، ولكنها دعوة لأجل الحياة المشتركة التي تجمع هذه الالوان البشرية، فضلا عن المسيحيين، وذلك لأجل ايجاد ما اطلق عليه، الجنابي ((حكمة الاستعراق))، وذلك حكمة بنظره ينبغي ان تستمد مقوماتها من التأريخ الذاتي للأقوام والامم العراقية[59].

إن اعادة كتابة الذاكرة الجمعية تتطلب قطع الصلة مع الذاكرة الجمعية المسيسة التي عملت الانظمة السابقة وخصوصا البعث الصدامي على بنائها وعقلنة الجمهور بها في ظل عملية تحريف الذاكرة الجمعية كما تناولناه في فقرة سابقة، إن بقاء الصلة بهذه الذاكرة يعني انها تظل رافدا في تشكيل المرتبطين معها والمتواصلين مع خيوطها، ويعني بالتالي سلوكا مشابها للسلوك في ظل النظام السابق ولايتسنى للأفراد ان يقرروا انهم قطعوا الصلة بتلك الذاكرة، كما انه لا يكفي في الامر قرار حكومي أو نص قانوني، فالأفكار لايوقفها الحظر القانوني، وانما نحتاج إلىٰ برنامج تأهيل واعادة بناء وتفكيك واع لمركبات الذاكرة التي تم صياغتها بحنكة، وتراكم لأجلها منتج ثقافي وتأريخي مثل السند العلمي لها ،وهنا لابد من العمل بالمعادلة القائلة: (الافكار تواجه بالأفكار) وهي مهمة شاقة لاينتظم العقد الإجتماعي ويستقر الوئام من دون انجازها[60].

3- لابد ان تكون الذاكرة البديلة واسعة ورحبة تتسع لكل المشخصات الرمزية المهمة في ذهن المجموعات المختلفة ان مايجري في الذاكرة الجمعية المسيسة هو بتر وضغط واعادة بناء على وفق توجه معين واهتمام خاص للنخبة المهيمنة، بإذ تبقى رموز المعارضة ودلالتهم التأريخية، بل رموز عامة الجمهور التي لاتتصل بمنافع النخبة المهيمنة بعيدا عن اطار الذاكرة الرسمية

المفوضة، نحن اليوم بحاجة إلىٰ ذاكرة تتسع رموز الشيعة والكرد والسنة وكل الاثنيات والقوميات الآخرى التي تألف الشعب العراقي، ويتم صياغتها في اطار يربطها بالوطن كرموز ايجابية في تأريخ الدولة العراقية وتكويناتها على مختلف المراحل[61].

وهذا يتطلب بالنسبة للحالة العراقية بكل مكوناتها الإجتماعية وجود نظام سياسي/ تعددي يمتلك رؤية ومشروعا وطنيا واعيا ومدركا لأهمية وضرورة الذاكرات الجماعات الإجتماعية (الفرعية) سواء كانت الثقافية، والدينية، ... الخ لهذه المكونات الإجتماعية العراقية ويجعلها تحت مظلة الذاكرة الوطنية المستنبتة (التي تحدثنا عن بعض ملامحها سابقاً)، بعد ان يؤكد لهذه المكونات بان هويتها وذاكرتها السياسية يجب ان تبقى تحت مظلة الدولة العادلة/ التعددية[62].

4- ولايمكن تحقق الشروط اعلاه الا بعد اصلاح جذري للتعليم في العراق ومراجعة نقدية واعية للمنتج والسلوك الثقافي، ومتابعة الاعلام والحراك المدني عموماً، كما ان المؤسسة الدينية والعشائرية تحتاج إلىٰ مراجعة إلىٰ نظرتها ومواقفها بالشكل الذي يتسق مع هذا البناء الايجابي للذاكرة[63].

5- استثمار النخب الثقافية من خلال مشروع متكامل يعمل على بناء الذاكرة الايجابية وتوزيع الادوار بين ابداعاتها بما يتلائم وخصوصيات الجوانب المتعددة لهذه الذاكرة[64].

6- لابد من اجراء موائمة بين التأريخ الديني والوطني والعشائري، في ظل استحقاقات بناء الدولة المستثمرة المستقلة القائمة على اساس العلاقة والتشاركية الطوعية بين الامة والسلطة[65].

ويعطي البعض للدولة ودورها القانوني- التنظيمي حضوراً يمكن من خلاله تجأوز الذاكرة الموتورة وآثارها عن طريق النسيان، وهذا النوع من النسيان يسميه (ريكور) بـ (النسيان المأمور) أو (العفو العام)، وبحسب قوله، يتعلق الامر قبل كل شيء بالعفو العام وبطريقة أكثر هامشية بالعفو الرئاسي المسمى كذلك (بالعفو الصافح). ان الحدود بين النسيان وبين الغفران يتم تخطيها بمكر اذ ان هذين الاستعدادين يتعلقان بالملاحقات القضائية وبغرض العقوبات، والحال ان مسألة الغفران تطرح إذ هناك اتهام وادانة

وعقاب، ولذا فان القوانين التي تعالج العفو العام تشير اليها كنوع من العفو، وهنا نلاحظ ان للدولة حقين حق العنف المشرعن والذي نوهنا عنه مسبقاً، وحق العفو والتسامح وبطريقة مشرعنة كذلك وذلك لأجل احداث عملية السلم الأهلي وتجأوز الماضي بطريقة قانونية، انه نسيان تمارسه المؤسسة بحق المدانين افرادا كانوا أو جماعات لأجل اعادة هيكلة الدولة والمجتمع على حدا سواء. وبشكل عام فان العفو العام/ النسيان المأمور أو المؤسساتي بنظر ريكور ينهي فوضى سياسية خطيرة تؤثر في السلم الأهلي – الحروب الأهلية، الفترات الثورية، التغيرات العنيفة للأنظمة السياسية، إذ ننظر إلىٰ العفو العام في مشروعه المعلن فان غايته هي المصالحة بين مواطنين اعداء اي ايجاد السلم الأهلي(66).

وبالتأكيد ان مقاربة هذا كله مع الحالة العراقية يجد ان للدولة العراقية الناشئة بعد عام 2003 م امكانية، اعلان العفو العام، أو مايدعى في بعض الأوقات بالمصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين، وذلك لتحقيق حالة السلم الأهلي التي لايمكن الوصول اليها والذاكرة الموتورة الحية بل وتشحن وتعبا في بعض الاحيان اتجاه (الآخر الواتر)، كلما رغب ابناء الذاكرة الموتورة تحقيق بعض المكاسب السياسية المؤقتة أو الدائمة(67).

هذا النسيان – وبحسب البعض – كان من الممكن ان يشكل خطوة مهمة تقوم بها الدولة في عراق ما بعد 2003م، الا انها لم تتخذ تلك الخطوة في اطار مايعرف بآليات العدالة الانتقالية، أو على الاقل انها طبقت بعضها شكلياً من دون ان تنجح في معالجة الذاكرة الموتورة، حتى ان عملية المصالحة لم تكن برنامجاً مدروساً يعكس عملية مستمرة بمقدار ما ربط بقضية الصراع على السلطة(68).

7- **اعادة كتابة تأريخ الاقليات** إن كتابة التأريخ على نحو انتقائي أو أيديولوجي (كما هي الحال في ظل النظام السابق)، يثير حساسية الاقليات التي تجد نفسها معزولة، ومطرودة من مسرح الاحداث، ودورها معيب ومهمل، ومن ثم تجد ان دورها ليس ثانويا فحسب، بل هي مجرد كومبارس في لعبة ايديولوجية لإعادة كتابة التأريخ، وتطويع الذاكرة الجماعية لصالح بناء هوية امة متخيلة، مثال ذلك الكتابة عن اثر المسيحيين في بناء حضارة العراق عبر التأريخ، الذي تعرض للطمس والاهمال، لذا تشكل كتابة التأريخ ميدانا مهما لبناء هوية، ذلك

ان كل اعادة لكتابة التأريخ هي اعادة لقراءة التأريخ، وهي تجيب على سؤال: من تكون؟ وماهية هويتنا؟ [69].

مشاكل كتابة التأريخ المعاصر تجعل بين ايدينا نسخاً كثيرة من التأريخ تتصارع لاحتلال مساحة التفسير السائد، وهي لاتترك غالباً أمام الاقليات، سوى دور المراقب السلبي، أو المشارك الهامشي، لذا ليس من الترف ان تدعو اقسام التأريخ في جامعاتنا لإعادة النظر في مناهج كتابة التأريخ، وعدم اهمال الكتابة عن الاقليات في العراق . واجد أولى الخطوات الجيدة ماقام به بيت الحكمة من تحويل قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة، إلىٰ قسم دراسات الاديان، وتحويل مجلته دراسات اسلامية إلىٰ مجلة (الاديان)[70].

لكنها خطوة قاصرة ما لم تؤسس تقاليد جديدة للكتابة الاكاديمية بشأن الاديان، كما يتطلب فحص وتعديل وتغيير نظام التعليم اسلوبا ومنهجا واعداد مناهج دراسية تلاءم التعددية الموجودة في العراق وتعزز معرفة الاجيال بالمكونات العراقية، واعادة النظر في تدريس مادة التربية الاسلامية واستحداث مادة الاديان بديلاً عنها تركز على الثقافة الدينية وفلسفة الاديان وقيمها الانسانية المشتركة ومن شأن هذه الخطوة ان تعمل ليس فقط على تحقيق التعايش وتبديد الصور النمطية السائدة عن الآخر وانما وهذه قضية مهمة تعمل على الحفاظ على الذاكرة الجمعية ولاسيما وان هذه الاديان التي تعايشت في العراق ترتبط بحضارات ومراحل تأريخية قديمة وجماعات انقرضت أو مهددة بالانقراض[71].

إذ يعد بناء مناهج تعليمية في مجتمع متعدد الاديان والطوائف، تحديا لخيال مصممي هذه المناهج للخروج إلىٰ افق التعايش والانفتاح على الآخر، لاسيما تدريس مادتي التأريخ والدين في الصفوف الأولية وصولاً إلىٰ المراحل الجامعية.

وقد ظهرت في الأونة الاخيرة بعض الدعوات لإعادة النظر في تدريس التربية الدينية في المراحل الأولية، وتطوير تدريس هذه المادة على نحو يركز على الثقافة الدينية، أو الدعوة إلىٰ تدريس المشتركات الدينية، أو فلسفة الدين. واجد ان من الاجدى والأوضح هو اضافة تدريس مادة (الاديان المقارنة في العراق)[72] للمناهج الدراسية، والتي تصاغ على وفق مناهج علم الاجتماع، ويخصص لتدريسها اساتذة مدربون من خريجي قسم علم الاجتماع، وذلك يحقق الاغراض الاتية:

- الارتقاء بتدريس الدين من كونه مادة ايديولوجية إلىٰ مادة معرفية.
- يوفر تدريباً على التسامح وقبول الآخر، بما يتجأوز تدريس الدين وصولا إلىٰ التعرف على وجود الآخر.
- يحول احترام الآخر من واجب ديني أو وطني، إلىٰ قيمة انسانية.
- يندرج تدريس الاديان المقارنة ضمن الجهود التربوية للحفاظ على الذاكرة الجمعية، لاسيما صلة اديان الاقليات بحقب تأريخية وحضارات قديمة، لانجد لنا صلة حية لها، أو جماعات انقرضت، واختفى معها جزء من الذاكرة العراقية، مثل الجزء المتعلق بيهود العراق، الذي لا تحتفظ الاجيال الجديدة منه بسوى ذكرى مشوشة ومزيفة تمأما .
- القضاء على الخرافات والاساطير والمعلومات المضللة على الاديان الآخرى .

لذا نجد ان على وزارة التربية ان تعيد تعريف اهدافها بصدد تدريس مادة التربية الدينية المشحونة بخلفية الصراع والسعي لبناء مناهج ملائمة لمجتمع تعددي كخطوة عملية لترسيخ ثقافة التسامح، والتصدي للثقافة الاصولية التي باتت تهمين على عقول الاجيال الجديدة.

أما على صعيد التشريعات فهناك حاجة:

1. لضمان تحقيق الحماية القانونية للأقليات التي جمع القوانين المبعثرة حول حماية الاقليات وتوحيدها في قانون واحد يشمل جميع الفئات المحمية والسلوكيات المحضورة يمكن تسميته قانون حماية الاقليات.

ويتضمن هذا القانون جميع الفقرات التي نصت عليها المادة 372 من قانون العقوبات اضافة إلىٰ:[73]

أ. تحديد دور المحاكم في التصدي للانتهاكات التي تحدث للأقليات .

ب. تعديل أو استحداث تشريعات جديدة يمكن ان تنهي حالة التمييز القانوني ضد الاقليات.

ج. الحفاظ على هوية الاقليات من خلال ضمان الحق باختيار الهوية وعدم اجبارها على انضواء ضمن الهويات الآخرى.

د. حماية اللغة الخاصة بالأقليات والمحافظة عليها من الاندثار.

2. اضافة مادة إلىٰ الدستور العراقي تحظر فيها اي دعوة إلىٰ الكراهية القومية أو الدينية أو المذهبية تشكل تحريضا على التمييز أو العدأوة أو العنف ان من شأن هذه المادة ان تتصدى لخطاب الكراهية في جميع القطاعات العامة .
3. اعطاء دور للأقليات في صياغة القوانين التي تترجم المواد الدستورية المتعلقة بهم.
4. دمج المعاهدات التي وقع عليها العراق في اطار القانون العراقي.

إذ تشكل هذه العناصر مجتمعة، إذا ما اعتمدت في تشريع يسن لمناهضة التمييز، مدخلا للإصلاح السياسي والثقافي والديني من خلال محاربة ثقافة اللامبالاة، وثقافة السرية، وثقافة الخوف، وثقافة المحاصصة، وهي تقدم مشروعا اصلاحيا يتولاه جسم موحد للأقليات، ويحول قضية حماية الاقليات إلىٰ معركة من اجل المواطنة واصلاح النظام السياسي، وبذلك تصبح قضية الاقليات بوابة لبناء هوية وطنية تعددية، وتتحول المقاربة إلىٰ مشروع انقاذي لسؤال الهوية الملتبس في عراق ما بعد العام 2003م.

على ان اصدار التشريع وحدة ليس كافيا، بل يجب ان يأتي التشريع ضمن حزمة شاملة لمواجهة التمييز الذي تحول إلىٰ ثقافة سائدة في المجتمع، ومن دون ذلك لا يمكن معالجة جذور التمييز، فسن هذا "التشريع بحد ذاته، اشبه بقطع اعشاب ضارة من فوق سطح الارض، من دون المساس بجذورها" (*)، ولذلك فضلاً عن التشريعات، يجب ان تقدم حزمة متكاملة من الاجراءات في مجال الثقافة(*)، والتربية، والتعليم، والاعلام(*)، فضلاً عن تأكيد شراكة المجتمع المدني واثره ،فالمجتمع المدني له دور واثر فاعل في رصد الانتهاكات في مجال حقوق الاقليات، ومراقبة التمييز ضدهم في مختلف نواحي الحياة، فدعم الاقليات هي ضرورة وأولوية من أوليات عمله لحماية خصوصيتها أولاً، وضمان عدم ذوبانها في ثقافة الاغلبية ثانياً.

الخاتمة :

يجب على السلطة و النخب السياسية بذل جهود كبيرة لبناء ذاكرة جمعية جامعة لكل الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع العراقي وبالتالي خلق هوية وطنية عراقية وذلك عن طريق ما يلي :-

1- سن ومتابعة تطبيق القوانين التي نص عليها الدستور والتي تضمن للجماعات الإجتماعية كافة المكونة للمجتمع حقوقهم وتعترف بهم كجزء من هذا الوطن ،فالمجتمع

الذي يتميز بالتعددية لا يمكن أن يدار الافي اطار وطني عن طريق ايجاد ذاكره جمعيه موحده لكل ذاكرات الجماعات الإجتماعيةالمكونة للمجتمع هدفها هو بناء هويه وطنيه تسمو علىٰ الهويات الفرعية الاخرى.

2- حضر ومحاسبة اي حزب أو كيان سياسي يتبنى نهجاً عنصرياً أو طائفياً أو قومياً ، أو يروج أو يمجد لجماعة معينة بهدف تمزيق النسيج الإجتماعي .

3- عدم تهميش أو اقصاء الجماعات الإجتماعيةالاخرى (الاقليات) ، و الاعتراف بدورهم التأريخ ي في بناء هذا الوطن.

4- من الضروري معالجة الخلافات الموجودة بين الجماعات الإجتماعية، و التي هي بل الاساس ليست وليدة اليوم بل كانت نتيجة طبيعية للتقاطع بين السلطة و المجتمع، فالسلطة ارادت أن تبني ذاكرة جمعية و بذلك تخلق هوية وطنية عراقية ، ولكن لم تتطبق علىٰ ارض الواقع ، وظلت الاشارة اليها نظرياً فقط، اما المجتمع فقد عزل عن الدول وأنشغل بصراعاته الكامنة و الظاهرة، وبذلك ظل المجتمع هشاً قابلاً للتفكك بأي لحظة.

5- عقد المؤتمرات والبرامج المنظمة والندوات التي توضح الارث الحضاري لوادي الرافدين ودور الجماعات الإجتماعيةفيه ككل، و التفاخر بتاريخها و أنجازاتها علىٰ مدى التأريخ .

6- الاهتمام بالمتاحف و القيام بمهرجانات فلكلورية لاحياء التراث الرافديني الاصيل ، لما من شأنه، أن يوحد ويقرب بين مكونات المجتمع العراقي من خلال التركيز علىٰ المشتركات وتجنب التقاطعات التي تفرق ابناء المجتمع.

7- محاسبة وغلق اي قناة تليفزيونية أو اذاعية أو اي وسيلة مستخدمة من وسائل التواصل الإجتماعي سواء كانت محلية أو فضائية ، الهدف منها تفكيك النسيج الإجتماعي ، واثارة النعرات القومية و الطائفية والعرقية، بين مكونات المجتمع العراقي.

8- العمل علىٰ الترويج للذاكرة الجمعية عن طريق، البرامج التلفزيونية و الاذاعية و وسائل التواصل الإجتماعي ، من خلال البرامج التثقيفية و الاعلانات الارشادية الهادفة ، لكي تسمو الهوية الوطنية العراقية فوق الهويات الفرعية.

9- عدم إدارة وسائل الأعلام علىٰ وفق رؤية الجماعة المسيطرة .

10- اعادة كتابة التأريخ بصورة شاملة ،وعدم تقطيعه إلىٰ حق تاريخية، فيجب أن يشمل اسهامات جميع المكونات المجتمعية سواء كانت دينية أو مذهبية أو لغوية و

التي كأن لها دور في صنع تاريخ هذا الوطن.، مما يساهم ببناء ذاكرة جمعية والتي بدورها تخلق هوية وطنية عراقية.

11- تعديل وحذف بعض العبارات الموجودة في المناهج الدراسية و التي تثير حساسية مكون دون الاخر، واضافة العبارات التي تعزز الوحدة الوطنية.

12- تفعيل دور المرشد التربوي من خلال المحاضرات الارشادية للطلبة و التي تحث علىٰ حب الوطن ، وأننا شركاء به، حيث لكل جماعة إجتماعية دور مهم في بناء ماضيه وحاضره ومستقبله.

13- تدريس مادة التربية السلامية بطريقة معرفية بصورة مغايرة للطريقة التقليدية (الفكرية).

14- بناء مناهج تعكس صورة المجتمع بشكل متوازن ومتجانس، بحيث تكفل للأقليات حقها في التعريف بهويتها وحضارتها، والتعريف بدورها الوطني واسهاماتها في بناء البلاد.

15- التصدي لجميع المواد التي تشجع سياسة الصهر القومي والديني والفكري والايديولوجي للأقليات بطريقة قسرية، و ازالة جميع المفاهيم التي تتعارض ومفهومي الذاكرة الجمعية و الهوية الوطنية واحترام الاخر والتسامح.

16- ازالة المواضيع التي تثير حساسية اطراف تجاه اطراف اخرى، بالمناهج الدراسية واضافة وبشكل متوازن وموضوعي تعريف بالأقليات، تأريخها، وحجمها، وتوزيعها السكاني والجغرافي، واثرها في بناء حضارة العراق قديماً وحديثاً.

17- مراعاة التعددية في تبني الرموز والاحتفاء بالأبطال والثقافات, وينعكس ذلك في اختيار تسمية الشوارع والأبنية والمؤسسات العامة, وما إلىٰ ذلك .

المصادر و المراجع:

1- JoostR.Hiltwr man, “Halabja; The po;itics of Memory”, open democracy, 14 March 2008 , www.opendemocracy.Net

2- BBC News ،17 آذار (مارس) 2002.

3- Hilterman,Helmet Konig, Das Politische des Gdachtnisses in ; Gudehus Eichnberg, Welzer Gedachtins und Erinnerung. Ein interdisziplinares Handbuch Stuttgart; J.B. Metzler ،2010.

4- اريك دافيس، مذكرات دولة السياسة و التاريخ و الهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة : حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، لبنان، 2008

5- اسماء جميل رشيد، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة، ضمن مجموعة مؤلفين، واقع مشكلات الاقليات والاثنيات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2012.

6- اوفرا بنيغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، دار الساقي بالاشتراك مع دار آراس للطباعة والنشر، ط1،بيروت ،لبنان، 2014.

7- بول ريكور،الذاكرة التاريخ النسيان ،ترجمة : جورج زيناني،دار الكتاب الجديد، بيروت ،لبنان ،2009.

8- تقرير المركز الامريكي للسلام، ترجمة شيرين حامد فهمي، ثقافة الهوية والمواطنة الهوية العراقية من وجهة نظر اميركية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد (10)، بغداد، العراق، تشرين الثاني، 2006.

9- جريدة الحياة اللندنية الصادرة في 14 أيار/ مايو 2006.

10- جعفر نجم نصر، الذاكره المستنبته نحو بناء ذاكرة وطنية للاقليات و الاثنيات العراقية،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق،بيت الحكمة، بغداد،العراق،2012.

11- حارث حسن، العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة الوطنية في العراق، ضمن مجموعة مؤلفين لكتاب الشيعة العرب الهوية والمواطنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2019.

12- حكومة اقليم كردستان ((العلم والنشيد العراقي))، على الموقع الالكتروني www.Krg.org.

13- الدستور العراقي الدائم لعام 2005، الديباجة .

14- الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (14) .

15- الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (39) .

16- ديفيد ميكدول، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة : ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

17- رشيد الخيون، المجتمع العراقي، تراث التسامح والتكاره، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد/ بيروت، 2008.

18- زهير سوكاح،نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الانسانية، مجلة دراجومان،العدد5،بوكسل، بلجيكا 2015.

19- سعد سلوم، الاقليات في العراق،مؤسسة المسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ،بغداد ، العراق، 2013.

20- سعد سلوم، القبائل الانسانية الكبرى- جروح الحرب الاهلية على مذبح القرن الحادي والعشرون، مجلة مسارات، العدد (7)، بغداد، العراق، 2006.

21- سعد سلوم، خارطة طريق لحماية الاقليات في العراق، مجلة الفكر المسيحي، بغداد، العددان 469- 470، كانون الاول 2011.

22- سعد سلوم، لكي لايتحول المسيحيون إلى متحف الذاكرة، ملحق عراقيون، جريدة المدى العدد 1983 السنة الثامنة 9 كانون الاول 2010.

23- سليم مطر، الذات الجريحة، اشكالات الهوية في العراق والعالم العربي الشرقمتوسطي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2،بيروت ، لبنان، 2000.

24- عبد القادر البريفكاني، مصطفى البرزاني زعيم الحركة القومية الكردية المعاصرة، المركز العربي الدولي للأعلام، القاهرة،مصر،1998.

25- علي الصالح مولى، عقل الدولة وعقل الحوزة: اي علاقة ؟ بحث في الهوية والمواطنة في العراق المعاصر، ضمن مجموعة مؤلفين لكتاب الشيعة العرب الهوية والمواطنة، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، ط1، الدوحة، قطر،2019.

26- فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2006.

27- مجموعة باحثين، الاقليات والقانون في العراق،دار الساقي، بيروت، لبنان، 2011.

28- مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2006.

29- محمود شمال حسن، مرجعيات الجماعات مرجعيات وأثرها في تقرير توجهات الأفراد،مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان،2010.

30- موريس هالبواكس،الذاكره الجمعية،ترجمة: نسرين الزهر،ط1،بيت المواطن للنشر و التوزيع،دمشق ،سوريا ،2017.

31- الموقع الالكتروني www.institute.org.

32- الموقع الالكتروني www.Kurdishglobe.net.

33- نعمه العبادي ،بناء الذاكره ايجابيه في مجتمع تعددي نحو مشروع لبناء ذاكره ايجابيه ،بيت الحكمة، بغداد ،العراق، 2012.

الهوامش

* بحث مستل من رسالة ماجستير.

* تدريسي في كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد.

* طالبة ماجستير في قسم علم الاجتماع/ كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد

[1](1) زهير سوكاح،نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الانسانية، مجلة دراجومان،العدد5،بوكسل، بلجيكا 2015،ص128.

(2)بول ريكور،الذاكرة التاريخ النسيان ،ترجمة : جورج زيناني،دار الكتاب الجديد، بيروت ،لبنان ،2009، ص190.

(3)جمال شحيذ ،الذاكره في الرواية العربية المعاصرة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت، لبنان،2011، ص52.

(4)موريس هالبواكس،الذاكره الجمعية،ترجمة: نسرين الزهر،ط1،بيت المواطن للنشر و التوزيع،دمشق ،سوريا ،2017،ص45-46.

(5)زهير سوكاح ،السياسية و الذاكرة الجمعية ،علاقة تنافر ام تجاذب،مجلة الناقد للدراسات السياسية،العدد1 ،بسكرة،الجزائر،2017،ص37.

(6)المصدر نفسه اعلاه ،ص29.

(7)زهير سوكاح ،السياسية و الذاكرة الجمعية ،علاقة تنافر ام تجاذب ،مصدر سبق ذكره،ص38.

(8)موريس هالبواكس، الذاكره الجمعية، مصدر سبق ذكره، ص77 ص98.

(9)بول ريكور ،الذاكرة التاريخ النسيان ، مصدر سبق ذكره،ص38.

(10)زهير سوكاح ،السياسية و الذاكرة الجمعية ،علاقة تنافر ام تجاذب ،مصدر سبق ذكره،ص38-39.

(11) نعمة العبادي، بناء الذاكره ايجابيه في مجتمع تعددي نحو مشـــروع لبناء ذاكره ايجابيه،واقع ومشـــكلة الاثنيات و الاقليات في العراق،بيت الحكمة، بغداد ،العراق، 2012، ص175 .

(12) حارث حسن، العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة الوطنية في العراق، ضمن مجموعة مؤلفين لكتاب الشيعة العرب الهوية والمواطنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2019، ص277 – 278 .

(13) علي الصالح مولى، عقل الدولة وعقل الحوزة: اي علاقة ؟ بحث في الهوية والمواطنة في العراق المعاصر، ضمن مجموعة مؤلفين لكتاب الشيعة العرب الهوية والمواطنة، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، ط1، الدوحة، قطر،2019، ص233 .

(14)المصدر نفسه اعلاه، ص233 .

(15) الدستور العراقي الدائم لعام 2005، الديباجة .

(16) تقرير المركز الامريكي للســـلام، ترجمة شـــيرين حامد فهمي، ثقافة الهوية والمواطنة الهوية العراقية من وجهة نظر اميركية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد (10)، بغداد، العراق، تشرين الثاني، 2006، ص37 .

(17) نعمة العبادي، بناء الذاكره ايجابيه في مجتمع تعددي نحو مشـــروع لبناء ذاكره ايجابيه،واقع ومشـــكلة الاثنيات و الاقليات في العراق،مصدر سبق ذكره، ص178 .

(18) المصدر نفسه اعلاه، ص177 .

(19) ديفيد ميكدول، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة : ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص52.

(20) محمود شمال حسن، مرجعيات الجماعات مرجعيات وأثرها في تقرير توجهات الأفراد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2010، ص237.

(21) عبد القادر البريفكاني، مصطفى البرزاني زعيم الحركة القومية الكردية المعاصرة، المركز العربي الدولي للأعلام، القاهرة، مصر، 1998، ص80 –81 .

(22) محمود شمال حسن،مرجعيات الجماعات مرجعيات وأثرها في تقرير توجهات الأفراد، مصدر سبق ذكره، ص439-440.

(23) اوفرا بنيغيوا، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، دار الساقي بالاشتراك مع دار آراس للطباعة والنشر، ط1،بيروت ،لبنان، 2014، ص279 .

(24) حكومة اقليم كردستان ((العلم والنشيد العراقي))، على الموقع الالكتروني .www.Krg.org

(25) جريدة الحياة اللندنية الصادرة في 14 أيار/ مايو 2006.

(26)JoostR.Hiltwr man, "Halabja; The po;itics of Memory", open democracy, 14 March 2008 ,

www.opendemocracy.Net

(27) اوفرا بينيغوا، كرد العراق بناء دولة داخل دولة،مصدر سبق ذكره، ص279 .

(28) الموقع الالكتروني www.Kurdishglobe.net

(29) اوفرا بينيغوا، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، مصدر سبق ذكره، ص380 .

(30)BBC News، 17 آذار (مارس) 2002.

(31) الموقع الالكتروني www.institute.org

(32) اوفرا بينيغوا، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، مصدر سبق ذكره، ص381.

(33) Hilterman, Helmet Konig, Das Politische des Gdachtnisses in ; Gudehus Eichnberg, Welzer Gedachtins und Erinnerung. Ein interdisziplinares Handbuch Stuttgart; J.B. Metzler ،2010،p.22 .

(34) اوفرا بينغيوا،كرد العراق بناء دولة داخل دولة، مصدر سبق ذكره، ص382 .

(35) الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (39) .

(36)الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (14) .

(37) مجموعة باحثين، الاقليات والقانون في العراق،دار الساقي، بيروت، لبنان، 2011، ص4 .

(38) اسماء جميل رشيد، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة، ضمن مجموعة مؤلفين، واقع مشكلات الاقليات والاثنيات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2012، ص486 .

(39)المصدر نفسه اعلاه، ص205-210 .

(40)مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص55.

(41) جعفر نجم نصر، الذاكره المستنبته نحو بناء ذاكرة وطنية للاقليات و الاثنيات العراقية،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق،بيت الحكمة، بغداد،العراق،2012، ص148 .

(42) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2006، ص101 .

(43) اسماء جميل رشيد، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص490 .

(44) سعد سلوم، خارطة طريق لحماية الاقليات في العراق، مجلة الفكر المسيحي، بغداد، العددان 469- 470، كانون الاول 2011، ص214–217

(45)اسماء جميل رشيد، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص489 –490 .

(46)المصدر نفسه اعلاه، ص491 .

(47)سعد سلوم، الاقليات في العراق،مؤسسة المسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ،بغداد ، العراق، 2013 ، ص204 .

(48) اسماء جميل رشيد، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص491 .

(49) خضر الدوملي، الايزيديون: جماعة عريقة في مواجهة حاضر قلق، ضمن كتاب سعد سلوم، الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص95 .

(50)اوفرا بينيغوا، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، مصدر سبق ذكره، ص383.

(51) خضر الدوملي، جماعة عريقة في مواجهة حاضر قلق، مصدر سبق ذكره، ص99 .

(52) المصدر نفسه اعلاه، ص95 .

(53) محمد محفوظ، الحرية والاصلاح في العالم العربي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2005، ص96 .

(54) نعمة العبادي، بناء الذاكره ايجابيه في مجتمع تعددي نحو مشروع لبناء ذاكره ايجابيه،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 180-181 .

(55) المصدر نفسه اعلاه، ص187 .

(56) سليم مطر، الذات الجريحة، اشكالات الهوية في العراق والعالم العربي الشرقمتوسطي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2،بيروت ، لبنان، 2000، ص17 .

(57) جعفر نجم نصر، الذاكره المستنبته نحو بناء ذاكرة وطنية للاقليات و الاثنيات العراقية،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص327 .

(58)رشيد الخيون، المجتمع العراقي، تراث التسامح والتكاره، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد/ بيروت، 2008، ص211 .

(59)المصدر نفسه اعلاه، ص117-118.

(60) نعمة العبادي، بناء الذاكره ايجابيه في مجتمع تعددي نحو مشروع لبناء ذاكره ايجابيه،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص181.

(61) المصدر نفسه اعلاه، ص182 .

(62) جعفر نجم نصر، الذاكره المستنبته نحو بناء ذاكرة وطنية للاقليات و الاثنيات العراقية،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص143 .

(63) نعمة العبادي، بناء الذاكره ايجابيه في مجتمع تعددي نحو مشروع لبناء ذاكره ايجابيه،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق، مصدر سبق ذاكره، ص182 .

(64)المصدر نفسه اعلاه، ص187 .

(65) اريك دافيس، مذكرات دولة السياسة و التاريخ و الهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة : حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص56 .

(66) بول ريكور، الذاكرة التاريخ النسيان، مصدر سبق ذكره، ص654-655 .

(67) جعفر نجم نصر، الذاكره المستنبته نحو بناء ذاكرة وطنية للاقليات و الاثنيات العراقية،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص119 .

(68) سعد سلوم، القبائل الانسانية الكبرى- جروح الحرب الاهلية على مذبح القرن الحادي والعشرون، مجلة مسارات، العدد (7)، بغداد، العراق، 2006، ص13 .

(69) سعد سلوم، الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص347 .

(70)جعفر نجم نصر، الذاكره المستنبته نحو بناء ذاكرة وطنية للاقليات و الاثنيات العراقية،واقع ومشكلة الاثنيات و الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص120 .

(71) اسماء جميل رشيد، حقوق الاقليات في العراق نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص498 .

(72) سعد سلوم، لكي لايتحول المسيحيون إلىٰ متحف الذاكرة، ملحق عراقيون، جريدة المدى العدد 1983 السنة الثامنة 9 كانون الاول 2010، ص10 .

(73)سعد سلوم، الاقليات في العراق، الذاكرة، الهوية، التحديات، مصدر سبق ذكره، ص499 .

(*) عبارة اســتعملتها مندوبة المملكة المتحدة حول النقاش الذي اجرته الجمعية العامة للأمم المتحدة 1963 بشــأن مســودة اتفاقية القضــاء على التمييز العنصري.

(*) افتتاح بيت المعرفة المندائي من قبل وزارة الثقافة العراقية بالتزامن مع الاحتفال ببغداد كعاصمة للثقافة العربية خطوة نجد ان من المهم ان تشمل بقية الاقليات في العراق للحفاظ على الذاكرة الجماعية وتراث الجماعات الدينية والاثنية واللغوية العراقية.

(*)انظر المبادئ التوجيهية بشــأن التعليم والتربية والثقافة والاعلام التي اعدتها اللجنة الخامة بالقضــاء على التمييز بالتعاون مع اليونسـكو في 23 تموز 1993 .